

قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٣

بإصدار قانون إعادة تنظيم المجلس القومى
للطفولة والأمومة وتعديل بعض أحكام

قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام هذا القانون والقانون المرافق فى شأن إعادة تنظيم المجلس القومى للطفولة والأمومة ، وإعادة تنظيم صندوق رعاية الطفولة والأمومة .

(المادة الثانية)

يحل المجلس القومى للطفولة والأمومة المنظم وفق أحكام القانون المرافق محل المجلس القومى للطفولة والأمومة المنشأ بقانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن المجلس القومى للطفولة والأمومة وتؤول إليه جميع أصوله وموجدهاته ، ويكون له جميع حقوقه ويتحمل جميع التزاماته .

كما يحل صندوق رعاية الطفولة والأمومة المنظم وفق أحكام القانون المرافق محل صندوق رعاية الطفولة والأمومة المنشأ بقانون الطفل المشار إليه وتؤول إليه جميع أصوله وموجدهاته ويكون له جميع حقوقه ويتحمل جميع التزاماته .

ويستمر أعضاء المجلس القومى للطفولة والأمومة بتشكيله الحالى وأمينه العام فى أداء عملهم لتسخير شئونه إلى حين تشكيل مجلس جديد .

وينقل العاملون بالمجلس القومى للطفولة والأمومة وصندوق رعاية الطفولة والأمومة إلى المجلس والصندوق الجديدين بذات أوضاعهم الوظيفية والمالية .

(المادة الثالثة)

يضع المجلس القومى للطفولة والأمومة لائحة داخلية لتنظيم العمل به ولللوائح المالية والإدارية والفنية ولوائح الموارد البشرية والتعاقدات والمشتريات وغيرها من النظم الداخلية المتعلقة بالمجلس خلال سنة من تاريخ تشكيل المجلس الجديد وإلى حين صدور هذه اللوائح يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة وبما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

(المادة الرابعة)

تلغى الفقرتان الخامسة والسادسة من المادة (٩٧) والباب التاسع من قانون الطفل المشار إليه ويلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون والقانون المرافق .

(المادة الخامسة)

يببدأ مجلس النواب في إجراء تشكيل أول مجلس إدارة للمجلس القومى للطفولة والأمومة وفق أحكام المادتين (٣ ، ٤) من القانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الأولى سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ١٦ نوفمبر سنة ٢٠٢٣) م

عبد الفتاح السيسى

قانون إعادة تنظيم

المجلس القومى للطفلة والأمومة

مادة (١)

المجلس القومى للطفلة والأمومة مجلس قومى مستقل، يتبع رئيس الجمهورية، له شخصية اعتبارية، ويتمتع بالاستقلال الفنى والمالي والإداري فى ممارسة مهامه وأنشطته و اختصاصاته، ويكون مقره مدينة القاهرة، ويشار إليه فى هذا القانون بـ «المجلس».

ويجوز بقرار من رئيس المجلس بعد موافقة المجلس إنشاء فروع له فى المحافظات.

مادة (٢)

يهدف المجلس إلى وضع رؤية متكاملة للطفلة والأمومة لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، وتجفيف منابع الفقر والعوز، من أجل ضمان حقوق الأطفال والأمهات، ونشر الوعى بها ، والإسهام فى ضمان ممارستها ، وفقاً لأحكام الدستور ، وفي ضوء الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تصدق عليها مصر.

مادة (٣)

يشكل المجلس من رئيس ونائب للرئيس وأحد عشر عضواً من الشخصيات العامة وذوى الخبرة من المهتمين بشئون الطفلة والأمومة، ورجال الثقافة والفنون والقانون، ومن ذوى العطاء المتميز في هذا المجال، وذلك لدورة مدتتها أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة مماثلة .

مادة (٤)

يبداً مجلس النواب فى إجراءات تشكيل المجلس قبل انتهاء مدتة بستين يوماً على الأقل، وذلك فى ضوء ترشيحات الجهات ذات الصلة من نقابات مهنية ومجالس

علياً ومنها المجلس الأعلى للثقافة والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وغيرها من الجهات.

وتسمى اللجنة العامة لمجلس النواب المرشحين لعضوية المجلس مع مراعاة التمثيل الملائم لفئات المجتمع، ويختار مجلس النواب رئيس المجلس ونائبه والأعضاء بموافقة أغلبية أعضائه.

ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل المجلس .

مادة (٥)

يشترط في كل من رئيس المجلس ونائبه والأعضاء، ما يأتي :

- ١ - أن يكون مصرياً متمنعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
- ٢ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أعفى من أدائها قانوناً.
- ٣ - ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي نهائياً بعقوبة جنائية، أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٤ - أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة.
- ٥ - ألا يكون عضواً في الحكومة أو عضواً في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، أو يشغل منصب المحافظ أو أي من نوابه، أو عضواً في الجهات أو الهيئات القضائية.

مادة (٦)

تلتزم الجهات والهيئات التي يعمل بها أعضاء المجلس، بتيسير مباشرتهم لمسؤولياتهم بالمجلس .

مادة (٧)

لا يجوز مسألة أعضاء المجلس تأديبياً، أو إنهاء خدمتهم من جهات عملهم الأصلية، بسبب ما يبدونه من آراء، أو مشاركتهم في أعمال المجلس ومهامه، أو بسبب ما يصدر عنه من قرارات .

مادة (٨)

رئيس المجلس هو الذى يمثله أمام القضاء، وفى صلاته بالغير، وتكون له السلطات والصلاحيات المقررة للوزراء، فى القوانين واللوائح، فيما يخص الشئون المالية والإدارية للمجلس.

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس حال غيابه أو إذا قام به مانع من أداء مهامه .
وفى جميع الأحوال، يجب أن يتفرغ الرئيس ونائبه لتأدية مهام عملهما .

مادة (٩)

يعتبر المجلس هو الآلية الوطنية المعنية بالطفل والأم وفقاً لأحكام هذا القانون،
ويتولى اقتراح السياسات العامة في مجال الطفولة والأمومة، وله أن يتخذ ما يراه لازماً
لتحقيق الغرض الذي قام من أجله، وله على الأخص ما يلي :

- ١ - وضع مشروع خطة قومية شاملة للطفولة والأمومة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، في إطار الخطة العامة للدولة، تستهدف حماية الطفولة والأمومة في مختلف المجالات، وبصفة خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية والأسرية، والصحة والتعليم، والثقافة والإعلام والحماية الاجتماعية .
- ٢ - متابعة وتقييم تطبيق السياسة العامة والخطة القومية للطفولة والأمومة، في ضوء التقارير المقدمة إليه من الوزارات والهيئات والجهات المختلفة، وإعطاء التوجيهات لإزالة العقبات في هذا الشأن.
- ٣ - جمع المعلومات، والإحصاءات، والدراسات المتاحة في المجالات المتعلقة بالطفولة والأمومة، وتقييم مؤشراتها ، والنتائج التي توصل إليها ، وتحديد مجالات الاستفادة منها .
- ٤ - اقتراح برامج التدريب التي ترقى بمستوى الأداء في تنفيذ أنشطة رعاية الطفولة والأمومة.

- ٥ - اقتراح البرامج الثقافية والعلمية والإعلامية، المناسبة لتوسيع الرأي العام، بشأن احتياجات الطفولة والأمومة، ومشاكلهما ، وأساليب معالجتها على أساس علمية سليمة .
- ٦ - عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، وإعداد البحوث والدراسات في الموضوعات التي تخص الطفولة والأمومة.
- ٧ - تقرير الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية المتعلقة بمجال عمله بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- ٨ - الإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تقدمها الدولة، دوريا ، وفقاً للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة والأمومة.
- ٩ - تلقى ودراسة الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق وحريات الطفل والأم ، وإحالتها إلى جهات الاختصاص، والعمل على حلها مع الجهات المعنية، وتوفير المساعدة القضائية اللازمة لضحايا الانتهاكات.
- ١٠ - التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الإغاثات العاجلة للأطفال.
- ١١ - اقتراح التشريعات واللوائح المتعلقة بالطفولة والأمومة، تحقيقاً للمصلحة العليا لهما ، وفقاً للمستجدات التي طرأت على المجتمع، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والاتفاقيات المتعلقة ب المجال عمل المجلس، والمشاركة في تنفيذ اتفاقيات المعونة والمساعدات التي تقدمها الدول والهيئات الأجنبية لمصر في هذا المجال.
- ١٢ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية ولوائح الموارد البشرية والتعاقدات والمشتريات والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية وغيرها من النظم الداخلية للمجلس دون التقيد بالقواعد الحكومية، وبعد أخذ رأي وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة كل فيما يخصه، ودون الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى لدخول العاملين بأجر لدى أجهزة الدولة.

- ١٣- اعتماد مشروع الموازنة السنوية للمجلس واعتماد حسابه الختامي.
- ١٤- منح إلئانات لمؤسسات المجتمع الأهلى المحلية العاملة فى مجال الطفولة والأمومة بمراعاة القواعد المعمول بها فى تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- ١٥- قبول التبرعات والهبات والمنح والإلئانات غير المشروطة التى تقدم للمجلس وترتبط بنشاطه، وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها.
- ١٦- النظر فى التقارير الدورية التى تقدم عن سير العمل بالمجلس ومركزه المالي.

مادة (١٠)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو إذا طلب دعوته للاجتماع أربعة أعضاء على الأقل.

ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور ستة أعضاء والرئيس أو نائبه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه رئيس الاجتماع.

وللمجلس أن يدعوا لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة برأيهم وخبراتهم عند بحث أو مناقشة أى من الموضوعات الداخلة فى اختصاصاتهم، دون أن يكون لهم حق التصويت.

مادة (١١)

لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء أن يحيلوا إلى المجلس ما يرون من موضوعات تتصل باختصاصاته، لدراستها وإبداء الرأى فيها.

ويجوز لكل منهم طلب دعوة المجلس إلى الانعقاد للنظر فى الموضوع المحدد بالطلب، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

مادة (١٢)

ينشأ بالمجلس إدارة عامة لنجدة الطفل، تختص بتلقي الشكاوى من الأطفال والبالغين، ومعالجتها بما يحقق سرعة إنقاذ الطفل من كل عنف أو خطر أو إهمال.

وتضم الإدارة في عضويتها ممثلين لوزارات العدل والداخلية والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية والصحة والسكان يختارهم الوزراء المختصون، وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني يختارهم رئيس المجلس، ومن يرى الرئيس الاستعانة بهم. وإدارة نجدة الطفل صلحيات طلب التحقيق فيما يرد إليها من بلاغات، ومتابعة نتائج التحقيقات، وإرسال تقارير بما يتكشف لها إلى جهات الاختصاص.

مادة (١٢)

ينشأ بالمجلس إدارة عامة لمرصد حقوق الطفل، تتولى جمع المعلومات، والبيانات، وإعداد الدراسات والإحصاءات، والبحوث المتعلقة بالطفولة والأمومة، وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للمجلس، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتتعبئة العامة والإحصاء.

مادة (١٤)

يشكل المجلس لجانا دائمة لمعاونته في ممارسة اختصاصاته. وتبيّن اللائحة الداخلية للمجلس كيفية تشكيل هذه اللجان، واحتياطاتها، ونظام إجراءات العمل بها.

ويجوز لها الاستعانة بمن ترى من الخبراء والمتخصصين عند بحث أي من الموضوعات التي تدخل في نطاق عملها.

كما يجوز لرئيس المجلس، بعد العرض على المجلس، أن يشكل لجاناً خاصة أو مؤقتة لمباشرة عمل معين يحدده قرار تشكيلها.

مادة (١٥)

يعاون المجلس في القيام بمهامه، وتحقيق أغراضه :

١ - لجنة فنية استشارية.

٢ - الأمانة العامة.

مادة (١٦)

تشكل اللجنة الفنية الاستشارية، على أساس تطوعي، من عدد من الشخصيات العامة في مجال الخدمة العامة، ومن ذوي الكفاءة والخبرة المهتمين بشئون الطفولة والأمومة، ورجال الثقافة والفنون والقانون، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

مادة (١٧)

تقوم اللجنة الفنية الاستشارية بالمساعدة في إعداد السياسة العامة ووضع الخطة القومية الشاملة لطفولة والأمومة، ولها في سبيل ذلك، على الأخص ممارسة ما يأتي :

- ١ - تقديم تقارير ونوصيات إلى المجلس، فيما يتعلق بمتابعة وتقييم تطبيق السياسة العامة، والخطة القومية لطفولة والأمومة.
- ٢ - تقديم المشورة في تصحيح مسار المشروعات التي يجري تنفيذها في مجال الطفولة والأمومة، على ضوء التقييم الذي يتم بشكل دوري للنتائج .
- ٣ - إجراء البحوث والدراسات الازمة في مجال الطفولة والأمومة، ودراسة التجارب الرائدة في هذا الشأن، والمنفذة في المؤسسات العالمية والإقليمية والدول الأخرى.
- ٤ - مراجعة وتقييم المتاح من الدراسات التي تتناول الطفولة والأمومة.
- ٥ - دراسة التشريعات القائمة الخاصة بطفولة والأمومة، وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها ، وبما يتعلق بمشروعات القوانين الجديدة الخاصة بهما.
- ٦ - تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق ببرامج التدريب التي تساعده على الارتقاء بمستوى الأداء في تنفيذ أنشطة الطفولة والأمومة.
- ٧ - تقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالبرامج الثقافية والعلمية والإعلامية المناسبة لوعية الرأي العام بشأن احتياجات الطفولة والأمومة، ومشاكلهما، وأساليب معالجتها على أساس علمية سليمة.

- ٨ - المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات والندوات الدولية والمحلية، المتعلقة بالطفولة والأمومة بعد موافقة المجلس.
- ٩ - إبلاغ المجلس بأية تطورات ترى أن لها تأثيراً على التطبيق السليم لعمله. وللجنة الفنية الاستشارية أن تستعين في تحقيق أغراضها بمن تراه من الأجهزة الحكومية، وغير الحكومية ومن المهتمين بشئون الطفولة والأمومة، من غير أعضائها. وتبادر اللجنة الفنية الاستشارية أعمالها ، إلى جانب اجتماعاتها ، من خلال لجان تشكل في ضوء برنامج عملها.

مادة (١٨)

يكون للمجلس أمانة عامة تتولى معاونة المجلس في القيام بمهامه وتحقيق أغراضه، وتتولى إبلاغ قراراته ووصياته واقتراحاته إلى الجهات المختصة، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس اختصاصاتها الأخرى.

ويرأس الأمانة العامة أمين عام متفرغ، من غير أعضاء المجلس، ويصدر بتعيينه ومعاملته المالية قرار من المجلس، لمدة أربع سنوات، أو للفترة المتبقية من مدة المجلس ، ولا يجوز تعيين أمين عام للمجلس لأكثر من دورتين متتاليتين.

ويختص الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس، والإشراف العام على الأمانة العامة، والموارد البشرية، والشئون المالية والإدارية، وإدارة العمل بالمجلس وتنظيمه وفقاً للوائحه، ويكون له حضور جلسات المجلس، دون أن يكون له حق التصويت.

ويجب أن تتوافق في الأمين العام ذات شروط العضوية المقررة لرئيس وأعضاء المجلس، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس قواعد تعينه، وحالات انتهاء خدمته، ومساءلته.

مادة (١٩)

يكون للمجلس موازنة مستقلة تعد على نمط موازنة الهيئات الخدمية، تشمل إيراداته واستخداماته، وتبدأ السنة المالية له مع بداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها .

وت تكون الموارد المالية للمجلس مما يأتي :

- ١- الاعتمادات التي تخصصها له الدولة في الميزانية العامة.
- ٢- التبرعات، والهبات، والمنح، والإعانات التي يقرر المجلس قبولها بالأغلبية، طبقاً للقوانين والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك.
- ٣- عوائد استغلال أمواله في البنوك، من غير الاعتمادات التي تخصص له من الميزانية العامة.

وينشأ حساب خاص للمجلس بالبنك المركزي المصري، تودع فيه حصيلة موارده. ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب، في نهاية كل سنة مالية، إلى ميزانية المجلس لسنة التالية، ويستثنى من ذلك الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمجلس من ميزانتها العامة.

مادة (٢٠)

أموال المجلس أموال عامة، وجميع أوراقه ومستنداته محررات رسمية. ويعفى المجلس من أداء الضرائب والرسوم بما فيها الضريبة على القيمة المضافة عن الأنشطة التي يمارسها ، أيًا كان نوعها أو تسميتها ، وللمجلس تحصيل مستحقاته لدى الغير بطريق الحجز الإداري وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري .

مادة (٢١)

يعرض المجلس تقريراً كل ستة أشهر ، عن جهوده ونشاطه وما يتحقق منها ، على رئيس الجمهورية.

ويصدر المجلس تقريراً سنوياً يضممه ما يراه من توصيات واقتراحات وإجراءات تتعلق بنطاق اختصاصه ، ويرفع إلى رئيس الجمهورية ، ويعرض على مجلس النواب ، كما ينشر على الرأي العام.

مادة (٢٢)

يباشر رئيس المجلس، ونائبه، والأعضاء، والأمين العام مهام عملهم بما يكفل تحقيق أهداف المجلس وممارسة اختصاصاته في إطار من الحيدة والشفافية والاستقلال، مع الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي تعرض عليهم بمناسبة أداء مهامهم بالمجلس، وعدم استخدامها لغير الغرض الذي قدمت من أجله، أو لغير تحقيق أهداف المجلس .

ويلتزم رئيس المجلس ونائبه وجميع أعضاء المجلس بالإنصاف عن كل حالة يكون لأى منهم أو من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة مصلحة مادية أو معنوية حالة أو مستقبلة تتعارض مع ما يتطلبه أداء مهامهم بالمجلس من نزاهة وحيدة واستقلال، ويتخذ المجلس ما يلزم لإزالة هذا التعارض .

مادة (٢٣)

يعد رئيس المجلس ونائبه، والأعضاء، والأمين العام، وسائر العاملين به من القائمين بأعباء السلطة العامة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع، ويقدم كل منهم إقرار ذمة مالية عند التعين، وعند انتهاء مدة الرئاسة والعضوية أو التعين، وفي نهاية كل عام.

وإذا تلقى أى منهم، بالذات أو بالواسطة، هدية نقدية أو عينية، بسبب عمله في المجلس أو بمناسبيته، فعليه أن يفصح عن ذلك بكتاب يعرض على المجلس، مع تحديد الشخص أو الجهة المقدمة للهدية، وتؤول ملكيتها إلى المجلس.

مادة (٢٤)

تنتهي عضوية رئيس المجلس وأنائبه أو أى من أعضائه في الأحوال الآتية :

- ١ - الوفاة.
- ٢ - فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون.

٣- الاستقالة المقدمة إلى المجلس، وتكون الاستقالة مكتوبة.

٤- الغياب، دون عذر يقبله المجلس، عن حضور ثلاث جلسات متتالية.

ويصدر بإنهاء العضوية في الحالات السابقة عدا الأولى منها قرار من رئيس الجمهورية، بعد موافقة المجلس.

ويعين من يخلف العضو المنتهي عضويته للمدة المكملة لمدة عضوية سلفه.

مادة (٢٥)

في غير حالات التلبس بالجريمة، تخطر سلطة التحقيق المختصة المجلس عند القبض على رئيس المجلس أو نائبه أوأى من أعضائه، مع بيان واف بالواقعة.

مادة (٢٦)

تلنزم أجهزة الدولة بمعاونة المجلس وفروعه بالمحافظات في أداء مهامه، وتبسيير مبادرته لاختصاصاته، وتزويده بما يتطلبه من بيانات، ومعلومات، وإحصاءات تتعلق بعمله، وذلك وفقاً للقوانين والقواعد والضوابط المنظمة لذلك.

وعلى جميع الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية العمل على تنفيذ الخطط والمشروعات والبرامج التي يضعها المجلس في مجال الطفولة والأمومة، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المعاونة له.

مادة (٢٧)

يعفى المجلس من أداء الرسوم القضائية عن الدعاوى المقامة أمام المحاكم على اختلاف درجاتها ، وأنواعها ، بسبب تطبيق أحكام قانون الطفل المشار إليه، أو أى قانون آخر يتعلق بحماية الطفولة والأمومة.

مادة (٢٨)

يتبع المجلس صندوقاً يسمى «صندوق رعاية الطفولة والأمومة»، تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة وموازنة خاصة، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بنهايتها ، ويرحل فائض الحساب من سنة مالية إلى أخرى.

مادة (٢٩)

يكون للصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس المجلس، ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق ونظام العمل فيه قرار من رئيس المجلس، وتكون مدة مجلس إدارة الصندوق أربع سنوات قابلة للتجديد.

ويهدف الصندوق إلى القيام بأى أعمال من شأنها دعم الطفولة والأمومة، وعلى

الأخص منها :

- ١ - دعم إنشاء دور إيواء ومدارس ومستشفيات خاصة بالطفل والأم.
- ٢ - إقامة مشروعات خدمية، وإنتاجية، وحفلات، وأسواق خيرية، وعارض، ومباريات رياضية لتحقيق أهداف المجلس.
- ٣ - تقديم الدعم والمساعدات للجهات المهتمة بالطفولة والأمومة .

مادة (٣٠)

ت تكون موارد الصندوق مما يأتي :

- ١ - المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لدعم الصندوق.
- ٢ - الغرامات ومقابل التصالح عن الجرائم المنصوص عليها في قانون الطفل المشار إليه .
- ٣ - عوائد استثمار أموال الصندوق والعقارات التي تخصص له أو تؤول إليه.
- ٤ - الهبات والإعلانات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الصندوق قبولها في حدود القوانين، وتعفى هذه الهبات والإعلانات والتبرعات والوصايا من جميع أنواع الضرائب.